



alanba.com.kw



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح يتوسطان النواب خلال الاجتماع الذي عقد أمس في مكتب رئيس مجلس الأمة

التقى وزير الداخلية بحضور 20 نائباً

الغانم: نقلنا للحكومة رغبة نيابية في تأجيل الأقساط 6 أشهر لرفع الحمل عن المواطن حتى استقرار الأوضاع

■ وزير الداخلية: ندعو إلى الابتعاد عن التجمعات وعدم إقامة الأعراس في المنازل نظراً لخطورتها في ظل الأوضاع الراهنة.. وفرض حظر التجول أمر وارد حال عدم الالتزام بتوجيهات الدولة



يوسف الفضالة



دعودة الرويعي



سعدون حماد



عبدالله الكندري



د.عادل الدمخي



أنس الصالح



مرزوق الغانم

سامح عبد الحفيظ

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الاجتماع الذي تم في مكتبه أمس مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بحضور 20 نائباً تناول المستجدات في الجانب الأمني وكل ما يتعلق به من أمور.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي عقب الاجتماع أمس «أتوجه بالشكر الجزيل إلى الوزير أنس الصالح على حضوره وإلى إخواني النواب العشرين»، مبيناً أن هذا هو اللقاء الثالث الذي يتم خلاله نقل استفسارات وأسئلة واقتراحات المواطنين إلى أحد الوزراء والذي بدوره يقوم بنقلها إلى مجلس الوزراء. وأوضح الغانم أن الاجتماع كان متفرماً، حيث استعرض فيه الوزير الإجراءات الأمنية التي تقع في صميم اختصاصاته وأعطى معلومات فورية بشأن بعض الموضوعات التي تشكل هاجساً لدى المواطنين والمقيمين على حد سواء.

وبشأن حظر التجوال، قال الغانم إن وزير الداخلية أكد أن هذا الأمر مرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى تعاون المواطنين والمقيمين، مشيراً إلى ما ذكره الوزير أن المشكلة الرئيسية التي تواجههم هي موضوع الأفرح والإعراس التي تنتقل من الصالات إلى المنازل، وهذا يخالف التعليمات والتعليقات من الجهات الصادرة من الحكومة.

وذكر الغانم «نقلنا إلى الوزير رغبة نيابية بتأجيل الأقساط والاستحقاقات لمدة تصل إلى ستة أشهر حتى نرفع هذا الحمل عن المواطن إلى أن تستقر الأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت، ونتمنى أن تكون الإجابة إيجابية إن شاء الله»، وأضاف الغانم أن الاجتماع تناول موضوع الكوئيتيين الموجودين في الخارج، وهم الشغل الشاغل لكافة ممثلي الأمة، مبيناً أن الوزير استعرض ما ذكره سابقاً حول خطة السلطات الصحية بالبلاد وتقسيم الأمر إلى مرحلتين، الأولى احتواء المرض ومنع انتشاره، والثانية إجراء الكوئيتيين وإعادتهم للبلاد.

وأوضح أنه وفق تقدير السلطات الصحية إذا تمت المرحلة الثانية مع الأولى في الوقت نفسه فهذا سيؤدي إلى تفشي الوباء في البلد وسيكون مضراً للكوئيتيين في الخارج والداخل، مضيفاً «وفق وجهة نظره نحن لا نقيم سياسة صحيحة أو خاطئة ليس الآن وقت التقييم ولكن الآن وقت الالتزام بالتعليمات والمساندة». وأضاف الغانم أن العمل جارٍ للبدء في المرحلة الثانية بأسرع وقت ممكن، مشيراً إلى أن الوزير ذكر أن هذا الأمر يرجع إلى السلطات الصحية.

وقال الغانم إن لقاء سيعقد في مكتبه يوم غد (اليوم) مع وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بحضور النواب للإجابة عن العديد من الاستفسارات خاصة فيما يتعلق بالعمل التعاوني وغيره.

المصلحة الوطنية، مؤكداً أن عدم التبليغ عن أي اشتباه بالإصابة بالمرض يعد من الخيانة الوطنية.

وقال الرويعي «نقدر واحترام جميع الموجودين على أرض الكويت ولذلك نتمنى هذا المرض أحقية التعيين مع صرف جميع رواتبهم السابقة، من جهته، أوضح النائب د.عادل الدمخي أنه تم التركيز على ضرورة إجلاء المواطنين الموجودين في الخارج.

وأكد أن السلطة الصحية هي المرجع لكل قرار مهما بلغ حجم الضغوط وهي التي تقرر دخول أو خروج أحد وتوقيت إجلاء المواطنين من الخارج حسب استعداد الدولة لأي إجراء.

وأضاف «تكلمنا خلال الاجتماع عن التركيبة السكانية واستعداد الدولة لكيفية التعامل مع العمالة الوافدة القريبة من المناطق السكنية».

وأكد أن الخراج والطلبة الدارسين، وأكد النائب رياض العدساني أن التعاون مع الحكومة يأتي من منطلق المصلحة العامة للبلاد، لافتاً إلى أنه طالب في الاجتماع مع وزير الداخلية بـ 12 نقطة أهمها تسهيل عودة المواطنين من الخارج والحرص على سلامتهم وتسهيل الضوء على المنظومة الصحية في حالة ازدياد المصابين.

وأضاف أن اقتراحاته شملت أيضاً تنظيم ساعات عمل الكوادر الطبية والاستعانة بالمتطوعين لتخفيف الضغط عن الكوادر الطبية. ولفت العدساني إلى إمكانية معالجة الاعتماد التكميلي بالبرازيل إضافة لـ 500 مليون دينار جديدة للتدابير الطبية والمضارب بطريقة محكمة وترتيب الميزانية.

وأشار العدساني بضرورة وضع خطط صغيرة المدى وبعيدة المدى ومتابعة الاستثمارات الكويتية في الخارج بشكل يومي. وأكد ضرورة تعزيز توافر السلع الغذائية والتعامل مع الجمعيات التعاونية التي أثبتت جدارتها وإشراك القطاع التعاوني في توفير السلع وعدم رفع الأسعار. وطالب العدساني بضرورة ترحيل أقساط قروض المواطنين لمدة ستة أشهر لتخفيف الضغط عنهم. لافتاً إلى أنه في ظل الظروف الاستثنائية يجب اتخاذ قرارات استثنائية.

وأكد أن السلطة الصحية هي المرجع لكل قرار مهما بلغ حجم الضغوط وهي التي تقرر دخول أو خروج أحد وتوقيت إجلاء المواطنين من الخارج حسب استعداد الدولة لأي إجراء.

وأضاف «تكلمنا خلال الاجتماع عن التركيبة السكانية واستعداد الدولة لكيفية التعامل مع العمالة الوافدة القريبة من المناطق السكنية».

وأكد أن الخراج والطلبة الدارسين، وأكد النائب رياض العدساني أن التعاون مع الحكومة يأتي من منطلق المصلحة العامة للبلاد، لافتاً إلى أنه طالب في الاجتماع مع وزير الداخلية بـ 12 نقطة أهمها تسهيل عودة المواطنين من الخارج والحرص على سلامتهم وتسهيل الضوء على المنظومة الصحية في حالة ازدياد المصابين.

وأضاف أن اقتراحاته شملت أيضاً تنظيم ساعات عمل الكوادر الطبية والاستعانة بالمتطوعين لتخفيف الضغط عن الكوادر الطبية. ولفت العدساني إلى إمكانية معالجة الاعتماد التكميلي بالبرازيل إضافة لـ 500 مليون دينار جديدة للتدابير الطبية والمضارب بطريقة محكمة وترتيب الميزانية.

وأشار العدساني بضرورة وضع خطط صغيرة المدى وبعيدة المدى ومتابعة الاستثمارات الكويتية في الخارج بشكل يومي. وأكد ضرورة تعزيز توافر السلع الغذائية والتعامل مع الجمعيات التعاونية التي أثبتت جدارتها وإشراك القطاع التعاوني في توفير السلع وعدم رفع الأسعار. وطالب العدساني بضرورة ترحيل أقساط قروض المواطنين لمدة ستة أشهر لتخفيف الضغط عنهم. لافتاً إلى أنه في ظل الظروف الاستثنائية يجب اتخاذ قرارات استثنائية.

وأكد ضرورة ترحيل العمالة الهامشية وفقاً لإطار الصحيح، مضيفاً «ما نقوم به اليوم من جهد هو بسبب خطأ حكومي في إدخال 6 آلاف وافد، ولولا الله عز وجل ومن ثم المجلس الذي هدد بالاستجابة لرأينا أكثر من 50 ألفاً داخل الكويت ولما استطاع الكادر أن يواكب هذه الأعداد المهولة».

..وبحث تطورات كورونا مع رئيس مجلس العموم البريطاني

أهمية تكثيف التعاون الثنائي بين البلدين إضافة إلى التعاون الدولي بين دول العالم والتنسيق المتواصل لمواجهة تطورات انتشار هذا الوباء. كما أكد الغانم وهاول أهمية إبقاء التنسيق البرلماني بين الجانبين قائماً للتعاطي مع أي تطور أو طارئ خاصة أن هناك عدداً كبيراً من الطلبة والرحابا الكويتيين في بريطانيا ووجود جالية بريطانية في الكويت.

تلقى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس اتصالاً هاتفياً من رئيس مجلس العموم البريطاني ليندسي هاول. وتقدم الغانم بالتهنئة الخاصة للرئيس هاول بمناسبة اختياره رئيساً لمجلس العموم البريطاني، معرباً عن التطلع إلى مزيد من التعاون بين البرلمان الكويتي والبريطاني. وتناول الاتصال أبرز المستجدات الطارئة المتعلقة بانتشار فيروس كورونا، حيث أكد الجانبان



يوسف الفضالة ودعودة الرويعي وصالح عاشر ودمحمد الحويلة وعمر الطبطبائي خلال الاجتماع

- الرويعي: نداء الوطن لا يستثنى أحداً وعلى الكل أن يبادر من موقعه لمواجهة انتشار الفيروس
- حماد: طلبنا من الحكومة إنهاء العام الدراسي بما يتيح لنحو 800 ألف مقيم مغادرة البلاد
- الفضالة: النواب طرحوا إجلاء الكوئيتيين الموجودين في الخارج وترحيل مخالفي الإقامة
- عبدالله الكندري: على الحكومة منح «البدون» ممن هم في الصفوف الأولى أولوية التعيين
- الدمخي: هناك تفهم حكومي بشأن إعفاء مخالفي الإقامة من العقوبة شرط مغادرتهم ضمن مهلة معينة
- العدساني: طلبنا تنظيم عمل الكوادر الطبية والاستعانة بالمتطوعين لتخفيف الضغط عنهم

تدابير حكومية في شأن هذه الاقتراحات. من جهته، قال النائب سعدون حماد إنه طلب إنهاء العام الدراسي بما يتيح لنحو 800 ألف مقيم مغادرة البلاد بالإضافة إلى منح مخالفي الإقامة وعددهم أكثر من 150 ألفاً فرصة بمغادرة البلاد. وأضاف أنه طلب استعجال عودة المرضى الكويتيين من الخارج والسماح بالإقامة الذين للجمعيات التعاونية بالاستيراد المباشر إضافة إلى تأجيل أقساط قروض المواطنين لمدة لا تقل عن 6 شهور.

عن التجمعات، والآن وجدنا التزاماً بمراسم الجنازات والوفيات ولكن للأسف مازلنا نرى هناك تجمعات سواء في الدواوين أو الأعراس التي توجه دعوات مفتوحة لإقامتها في المنازل وهذا يلا شك مخاطرة كبيرة لأصحاب العرس والضيوف». وطالب المواطنين بضرورة عدم التجمع في الأعراس والاكتماء بأن يكون التجمع أسرياً فقط والابتعاد عن الأعراس والدعوات العامة لأنها مصدر من مصادر التجمعات، وشدد على أن الدواوين عادة جميلة جبل عليها أهل الكويت ولكن يجب الابتعاد عن التجمع

فيها في هذه المرحلة الخطرة. من جهتهم، دعا عدد من النواب الحكومة إلى مزيد من التدابير والإجراءات الاحترازية لتجنب تفشي فيروس كورونا، مطالبين بالاستعجال في إجلاء الكوئيتيين في الخارج. جاء ذلك في تصريحات عقب حضورهم الاجتماع مع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح في مكتب رئيس مجلس الأمة أمس بحضور 20 نائباً. وقال النائب إنهم نقلوا إلى وزير الداخلية اقتراحاتهم بشأن إنهاء العام الدراسي وترحيل مخالفي الإقامة، مؤكداً وجود



خلف دميميثير ود.خليل عبدالله وخالد الشطي ومحمد الدلال وعلام الكندري



خالد الشطي ومحمد الدلال أثناء الاجتماع